الأقليات ومشكلة بناء الدولة الوطنية
"دراسة نظرية تحليلية للأبعاد الفلسفية السياسية "

بقلم
أ/ الهادي دوش
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ المركز الجامعي بالوادي

ملخص

يعالج المقال مشكلة الأقليات باعتبارها أحد العوائق الأساسية لبناء الدولة الوطنية، خاصة حينما تكون الأقلية مصدر إزعاج وتوتر بالنسبة للدولة الوطنية، فترتبط مفهوم الأقلية بمسائل التهميش، الاستبعاد والفساد، مما يؤدي بالجماعة الإثنية إلى الشعور بالانعزالية وعدم التماهي في إطار الجماعة الوطنية، كما تزداد هذه المشكلة حساسية وتعقيدا خصوصا بعد الإفرازات الجديدة لتطورات مفهوم العولمة الثقافية والسياسية، فتطفوا بالتالي مسائل الهوية والانتماءات الثقافية والحضارية، الأمر الذي يجعل مشكلة الأقليات تظهر من جديد على أجندة المنظومة الثقافية الدولية.

ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع فإن الدراسة تنظر إليه على أنه مشكلة الدولة الوطنية ابتداء، وبالتالي فإن معالجة هذا الموضوع تكون انطلاقا من منهج التحليل للحراك داخل الجماعة الوطنية، وفق منظور علم الاجتماع السياسي، ولهذا فقد جاءت الدراسة نظرية فلسفية، انطلاقا من مفهوم الأقلية وما يعتريه من صعوبات ومعضلات، وصولا إلى بناء المفاهيم المرتبطة بالتكامل الوطني، والتي تنطلق هي الأخرى من قواعد إدارة الاختلاف والتنوع، وتوظيف دعائم النظام الديمقراطي المبنية على العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات مع ضرورة توفر شرط العدالة التوزيعية(القيمية والتنموية).

Résumé :

Le présent article traite le problème des minorités étant une contrainte primordiale- parmi d'autres- pour la constitution de l'Etat Nationaliste, notamment lorsque le groupe minoritaire constitue une source d'harcèlement et de tension pour l'Etat Nationaliste. La notion du groupe de minorité est liée aux questions de marginalisation, non adaptation, l'exclusion et la corruption. Par conséquent, le groupe ethnique se sent isolé dans le groupe nationaliste. Ce problème s'amplifie et devient plus sensible et complexe en particulier après les récentes conséquences du développement de la notion de la mondialisation culturelle et politique. A cet effet, il surgit les questions d'identité, l'appartenance

culturelle et de civilisation. A ce titre, le problème des minorités réapparaît sur le calendrier du système culturel international.

Du fait de l'importance grandissante du sujet, la présente étude le considère, en premier lieu, comme étant un problème de l'Etat Nationaliste. Par conséquent, la discussion de ce sujet sera sur la base de la méthode d'analyse de mouvement à l'intérieur du groupe nationaliste, selon le point de vue de la sociologie politique.

L'étude se présente comme étant une étude théorique et philosophique à partir de la notion de minorité avec toutes ses difficultés et problèmes, jusqu' à la constitution des concepts relatifs à la complémentarité nationale. Cette dernière commence par les règles de gestion de différend, diversité et l'utilisation des piliers du régime démocratique constitués sur la justice et l'égalité en matière de droits et devoirs, avec la nécessité de mise en place de la condition de justice distributive (de valeur et développement).

مقدمة

ترتبط مشكلة الأقليات بفشل الدول في إدارة التنوع الثقافي الحاصل بشكل طبيعي داخل حدودها الجغرافية، وهذا الفشل ناتج عن السياسات المتبعة لحل مشاكل هذه الجماعات الاثنية والتي عادة ما ترتبط بمسائل ثقافية وأبعاد تنموية قد لا تختلف في المطالبة بها مع بقية أفراد الأغلبية، ولكن المشكلة ستزداد حدتها لما يكون هنا التميز في الحصول على الحقوق والامتيازات بين أفراد الأقلية وبقية أفراد الأغلبية، ويكون هذا التمييز على مستوى التوزيع غير العادل للثروة، أو قصور على مستوى برامج التنمية وغياب العدالة الاجتماعية وعدم التساوي في الفرص والمشاركة السياسية، وفي مثل هذه الحالات فإن الأقليات ستشعر بالتهميش والاستبعاد وبالتالي عدم التماهي في إطار الجماعة الوطنية[1] والنزوع إلى الشعور الأقلوي، وفي هذه الحالة ستكون الأقليات مصدر توتر ينبئ بالانفجار في أية لحظة، وقد تصل مطالبها في هذه الحالات إلى حد التطرف والمطالبة بالانفصال، ونظرا لأهمية قضايا الأقليات على صعيد الأمن القومي الوطني فإنها باتت من المسائل الهامة الجديرة بالبحث، خاصة وأن مشكلة الأقلية هي جزء من مشكلة الأغلبية إذ لا يمكن الفصل بينهما في إطار الدولة الوطنية- خاصة في ظل العولمة ولا يمكن اعتبار قضية الأقلية هي قضية فرعية أو هامشية، ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة فإن المشكل الرئيس في توطين الأقليات يتمحور في نظرة أفراد الأقلية لأفراد الأغلبية والعكس بالعكس، ولهذا نطرح التساؤلات التالية: ما هو مفهوم الأقلية؟ وما معضلاتها؟ وما هي مقومات التكامل الوطني؟

وكيف يمكن تحقيق الجماعة الوطنية المتجانسة إثنيا؟ .

أولا: الإطار النظري للمفهوم والصعوبات المرتبطة به.

يعتبر مفهوم الأقلية من بين المفاهيم السياسية والحساسة المعقدة التي يصعب تفسيرها، وهذا نظرا لارتباطها بمفاهيم أخرى تقترب من مفهومها، ويدور الجدل

حولها، إلا أن هذا الغموض لم يمنع الباحثين والدارسين من دراسة هذه المسألة، وتحديد المفاهيم المرتبطة بشأنها.

إذن: ما المقصود بالأقلية؟ وما هي أهم تصنيفاتها؟ وما المشكلات المرتبطة بشأنها؟.

إن الأصل اللغوي لكلمة أقلية في تعريف القاموس المحيط هي من كلمة "قِلُ يَقِلُ فَهُو قَلِيلٌ" ويقال أَقَلَهُ جَعَلَهُ قَلِيلاً، وقَومٌ قَلِيلُون وَأَقِلاَء وقُلٌ وقَلِيلُونَ[2]، وجاء في قاموس المنجد للغة والإعلام"قَلاً وقُلاً ضد كثرة"[3]، وفي الموسوعة السياسية "مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي، اللغوي، أو الديني دون أن يعني ذلك موقفا سياسيا وطبقيا متميزا"[4]، وانطلاقا من هذا التعريف الأولي نلاحظ أن الأقلية لا ترتبط بالمواقف السياسية، ولا الاعتبارات الطبقية، وإنما بمخالفتها للأغلبية انطلاقا من انتمائها الإثني، وهذا ما يجعلنا ندرك في البداية صعوبة التعريف.

أما اصطلاحا فيعرف الأستاذ فرانسيسكو كوبوتورتي (Francesco copotorti) الأقليات أنها مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة، أعضاؤها من مواطني تلك الدولة، يتمتعون من الناحية العرقية، الدينية، واللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن تجاه الاحتفاظ بثقافاتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم[5]، ويرى لويس ويرث (wirth . L): إن "الأقلية هي جماعة تنفصل عن المجتمع بصورة ما، نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية، في ظل معاملة مختلفة مع بقية أفراد المجتمع"[6].

ومن هذين التعريفين يظهر أن مفهوم الأقلية مرتبط بوجود جماعة أكثرية مسيطرة، ذات وضع اجتماعي أعلى وامتيازات أكبر مقابل حرمان الأقلية من الاشتراك الكامل في حياة المجتمع، والتمتع بنفس المستوى من الحقوق والامتيازات لجماعة الأغلبية، وهذا ما يجعلها عرضة للمخاوف على مستقبلها، ومحل أطماع لجهات أخرى يمكن أن تتدخل لتغذية الصراع، وإثارة التمييز الذي قد يؤدي إلى التحريض عن الانفصال[7]، وهذا المنحى يسانده أيضا وليم سليمان قلادة حيث تحدث تعريفه للأقليات، مستبعدا أن يكون العامل الديموغرافي العددي هو المحور الأساسي لتعريف الأقليات وبذلك يقول:" نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديموغرافية للأقليات المعينة بقدر ما نأخذ بعين الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي"[8].

وتشير بعض الدراسات إلى أن الأقلية في المجتمعات الأوربية تعني جماعة من الناس يعيشون على أرض احتلوها منذ زمن، لكنهم أصبحوا تابعين سياسيا لجماعة أخرى، وتعاني هذه الأقليات الحرمان من الاستقلال السياسي، نتيجة

الإحساس بالتمايز الثقافي أو العرقي، وترفع نتيجة هذا الشعور مطالب مختلفة، بداية بضرورة تحقيق المساواة مع الأكثرية، إلى تحقيق معاملة خاصة تقوم على الاعتراف بتلك الاختلافات، قد تصل إلى المطالبة بالحكم الذاتي وقد تكون أكثر تطرفا فتصل إلى المطالبة بالانفصال[9].

وإذا كان المعيار العددي للأقليات هو المدخل الرئيس لفهم هذه المسألة، فإنه على الرغم من أهميته باعتباره مؤشرا فاصلا في التفريق بين الأقلية والأغلبية ـ إلا أن ذلك ليس بصفة مطلقة ـ إذ لا يمكن تناول الأقلية من جانبها العددي فقط، بل يجب تناولها كذلك انطلاقا من وزنها داخل الدولة كجماعة صغيرة تتميز بخصائص معينة[10]، وهذا ما يسمى بالمعيار السوسيولوجي أو معيار الأهمية في تعريف الأقلية، فالأقلية حسب هذا المعيار الأخير "هي الربط بين عناصر ثلاث هي المقومات الثقافية أو الطبقية، والشعور بالتمايز بموجبها، والمصالح المستقاة من الحرص عليها، وقد جاء هذا الربط تحسبا للانتقادات التي وجهت للتعريفات التي ركزت على العناصر كل على حدة" [11] فهي إذن ليست الأقل عددا، وإنما الأقل أهمية على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي كما هو حال الأفارقة في جمهورية جنوب إفريقيا.

وهناك من يذهب إلى معايير أخرى لتمييز الأقلية عن الأغلبية، حيث يكون معيار المشاعر هو المحدد الأساسي، أي مدى إحساس هذه الجماعة "بالشعور الأقلوي" والذي يكون مصدره شعور هؤلاء بالتميز الواقعي، الذي يحدث نتيجة ظروف تاريخية معينة يمكن تجاوزها[12]، وهذا ما يلاحظ في المجتمع الأمريكي، الذي ضم في مرحلة معينة جماعات بشرية من مختلف القوميات والسلالات لكنها اندمجت في إطار الثقافة الانجلو- سكسونية في أمريكا الشمالية، واللاتينية في أمريكا الوسطى والجنوبية، في حين يذهب آخرون إلى اعتماد معيار الانتماء أي "المصلحة المشتركة" على أساس أن انتماء الأقلية لا يمكن أن يكون جامدا، وإنما هو متحرك تحركه المصلحة المشتركة حيث لا يمكن الفصل بين أي من العناصر الثقافية أو الطبيعية للجماعة الفرعية عن طبيعة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش فيه [13]، فتكون المصلحة هي العامل الأساسي والمحرك الفاعل لأية جماعة، وهو ما يدفع الأفراد إلى الانضواء تحت النقابات والأحزاب والجمعيات.

وبناء على التعريفات المقدمة، والمداخل المتعددة لهذا المفهوم، والصعوبات التي تعترضها فإننا نستطيع القول بأنه لا يوجد تعريف جامع مانع للتعبير عن الأقليات، وذلك لأنه ـ أي تعريف ـ يجب أن يتفادى صعوبتين:

1 – أن لا يكون التعريف واسعا بحيث يجرد المصطلح من أية فائدة.

2 – أن لا يكون ضيقا مما يؤدي إلى عدم دقته وشموليته، وبالتالي حرمان أقليات تستحق الحماية[14]

ولعل هذان الأمران يعتبران المحدد الأساسي لدراسة هذه الظاهرة المعقدة، ما يجعلنا نقف عند صعوبات التعريف.

يرجع عديد الباحثين صعوبة التعريف إلى عدة أسباب أهمها[15]:

1 – يختلف تعريف الأقليات تبعا لاختلاف المفاهيم المتعلقة بالجماعة المسيطرة في المجتمع وعلاقاتها بالأقليات، وكذا تبعا لاستجاباتها للأوضاع القائمة، والمفاهيم المتعلقة بأسباب عزلها وإقصائها.

2 – العلاقات الثابتة بين جماعات الأقلية وجماعات الأكثرية، وذلك انطلاقا من الاختلاف بين المجتمعات التي توجد بها أقلية واحدة تقابل أكثرية، والمجتمعات التي توجد بها أقليات تجاه أكثرية واحدة، ومن جهة أخرى يعد اختلاف درجة الثقافة واللغة والعرق عاملا مهما، فكلما زادت حدة هذه الاختلافات، اتجه الوضع القائم إلى الجمود.

3 – إن الاهتمام بتحليل التفاعل بين الأقلية والأكثرية يؤدي إلى الاهتمام بالآثار المختلفة لأنواع التباين الاجتماعي، فالعلاقات العنصرية في المجتمعات ذات النظام الديمقراطي المفتوح القائم على المنافسة، تختلف عن طبيعة العلاقات العنصرية في المجتمعات ذات النظام الأبوي، كما أن تطور العلاقات العنصرية في المجتمعات التي تقوم على الهجرة تختلف عن غيرها من المجتمعات التي يكون فيها السكان الموطنون الأصليون هم العنصر الغالب كما وكيفا.

كما يمكن إضافة أنواع أخرى من الصعوبات المتعلق بالطابع المتغير للمفهوم الذي يحمل أبعادا تاريخية، جغرافية، اقتصادية، أو اجتماعية، كما أن حساسية المصطلح قد تخلق مشكلا، وذلك انطاقا من الجانب القانوني لحماية حقوق الأقليات خاصة بعد تضخم هذا المفهوم الذي أصبحت له أبعادا عولمية، وكذا تحديد طبيعة هذه المسألة، هل هي طبيعية أم ظاهرة مرضية؟ وهذا ما يتوقف على علاقتها بمسألة الاستقرار السياسي على مستوى الدولة الوطنية، أي مدى تعارضها مع أمنها الوطني وسيادتها الداخلية، كما أن هذه المسألة تختلف من وجهة نظر الدارسين إليها، فهناك من ينظر إليها بشكل ايجابي على أنها ترتبط بضرورة احترام الاختلاف والتنوع، وهناك من يرى أنها مسألة سلبية تهدد سلامة وأمن وسيادة المجتمع المحلي.

هذا ونشير إلى أن هذه المسألة ترتبط بصعوبات أخرى نظرية ـ تضاف إلى تلك الصعوبات الاجتماعية المرتبطة بوعي الأقلية لذاتها والتباين الحاصل داخل المجتمعات إزاءها ـ وهذا النوع من الصعوبات يرتبط بتداخل المفاهيم التي تقترب من

هذا المفهوم، ومن ذلك نجد مفهوم الجماعة الاثنية، الطائفة، الجالية، السكان الأصليون...الخ

ثانيا: التعريف الإجرائي لمفهوم الأقلية:

مهما تعقدت مسألة الأقليات واختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين حولها، إلا أنها تبقى مسألة مهمة تفرض نفسها على الساحة المحلية والدولية، ونظرا لتعدد مداخلها وتشابك مفاهيمها، إلا أنه لا بد من تحديد مفهوم دقيق يتطابق وموضوع البحث، وعلى هذا الأساس فإن تعريف الأقلية الذي سنعتمده طيلة هذه الدراسة والذي له علاقة بمسألة المواطنة يجب أن يشمل العناصر الآتية:

1 – يجب أن يكون عدد أفراد الأقلية كافيا نسبيا ـ الأولوية لمعيار الكم ـ فلا يكفي أن توجد مجموعة صغيرة من الأسر أو الأفراد التي لا تشكل مجموعة بشرية متميزة في نظر المجتمع الكمي إليها، وكذلك أن لا تكون كبيرة بحجم المجتمع الأصلي.

2 – يجب أن تقوم بين هذه المجموعة البشرية روابط مشتركة قومية، عرقية، دينية، لغوية تجعلهم يتميزون عن باقي السكان الأصليين.

3 – أن يعي هؤلاء الأفراد هذه الروابط ويرغبوا في المحافظة عليها.

4 – أن لا تكون الأقلية في وضع مسيطر، بل يجب أن يشعروا بالتمييز بينهم وبين المجتمع ككل، وبينهم وبين الجماعات الإثنية الأخرى المتواجدة في نفس الدولة، وقدرتهم على توظيف ذاك التمييز للمطالبة بحقوقهم وتأكيد هويتهم.

وانطلاقا من هذه العناصر الأربعة لتعريف الأقلية يمكن استبعاد: المرأة على اعتبار أنه لا تمثل أقلية، المجتمع الأصلي لأنه لا يتوافق وشرط القلة المطلوبة في التعريف من جهة، و لكي يمكننا التفريق بينه وبين جماعة الأقلية من جهة أخرى، الوافدين والجالية الذين يحملون جنسية الدولة الثانية ـ محل الإقامة ـ ولا يرغبون في المحافظة على الروابط التي تربطهم بالدولة الأم وكذلك اللاجئين على اعتبار أنهم يخضعون لأحكام قانونية خاصة، كما لا يدخل طي هذه الدراسة الفئات الاجتماعية التي تجمعها روابط (غير الروابط القومية ـ الدينية ـ العرقية ـ اللغوية) كالحركات الاجتماعية المهنية، السياسية، الحركات الجمعوية ذوي الفئات الخاصة، المتقاعدين... الخ.

ثالثا: معضلات مسألة الأقليات

إن معضلات الأقليات ترتبط عادة بمسألة الاستقرار السياسي للدولة الوطنية، ولذا فقد تنوعت وتعقدت بتعقد المفهوم ذاته، لكننا سنتناول بالدراسة والتحليل ما ارتبط منها بموضوع بحثنا ويتعلق الأمر بمسألة التعصب التي عادة ما تؤدي في أقصى الحالات إلى المطالبة بالانفصال والمزايدات المتعلقة بهذا الشأن (التسييس) التي عادة ما ترتبط بالاستقرار والتدخل الأجنبي.

1 ـ الأقليات والتعصب* (Préjudice):

إن جماعة الأقلية قد تنزع إلى حالة التعصب نتيجة الظروف القائمة في البنيان الاجتماعي وبالتالي فهي تود المحافظة على ذاتها ووحدة كيانها، فينمو لدى أفرادها استعداد دائم لتجسيد الانتماء ورغبة جامحة إلى الاندماج الكلي في الوحدة الجماعية. بل الذوبان في جماعة الأقلية فتصبح هي التي توجه سلوكه وتبني أرائه ومواقفه، وفي هذه الحالات يستمد الفرد مشاعر الولاء والانتماء من جماعة الأقلية التي يعيش داخلها وينتمي إليها، كما يستمد مكانته قيمته، ودلالته من موقعه ضمنها، ويأخذ بذلك شكل "النحن العصبي" أي النعرة (الإحساس بقوة الكثرة وغلبتها) والتناصر والتعاضد وصولا إلى الدفاع في حالة المواجهة [16].

التعصب عادة ما يوقع الفرد في الانغلاق الفكري، ويتصف نظام السلطة فيه بالمرتبية الجامدة على شكل دوائر قوة يحتل الزعيم نواتها، وتمارس مرتبية دوائر القوة من خلال العلاقة البطركية* التي تتصف بالفوقية/ التبعية، وبالتالي يبتعد التعصب عن البعد الطيب المثالي (الحق)، ويكتسب دلالات المثل الأعلى والخير المطلق فيسقط عن الآخر دلالات السلبية ومشاعر الحذر والخشية والعداء، مما يحول دون انطلاق طموحات الاستقلال والتجاوز وحدوث التمايز [17].

وفي ذات السياق يذهب العديد من الباحثين إلى أن الأقليات في حالة كونها أداة للتمايز أو التراتب الاجتماعي فإنها ستؤثر حتما على توزيع الأدوار (Roles) وتحديد المراكز (Statut) وبيان المكانة (Prestige) في المجتمع، كما أن العلاقات الاجتماعية بين تلك الأقليات نظرا لطبيعة التمايز يسودها التعصب المشحون بالعاطفة والانفعال، من خلال الأحكام المسبقة تجاه الآخرين، فتنتقي بالتالي الأقلية الحقائق لكي تبرر تحيزها، وتنقاد بعدها إلى النمطية [18] وهذا ما هو واضح في بعض البلدان العربية خاصة الجماعات الأثنية في الصومال واليمن [19].

إن تعصب الأقلية وقيامها على منطق "النحن العصبي" من دون شك سيؤدي إلى التمايز، وإذا ما تطور الأمر فإنه سيصبح ردة وهدرا لشخصية الأفراد داخل جماعة الأقلية، وكذا للمؤسسات الوطنية ولهذا فإن سطوة العصبيات تقيم دولا ولا تستطيع بناء أوطان كما يقول أركون [20]، وهذا ما يبرره الهدر الإنساني والمؤسسي والوطني والذي يمكن إجماله فيما يلي [21]:

أ – العصبيات والهدر الداخلي ـ الانساني ـ: إن المقصود بالهدر الداخلي، هو ذوبان الفرد داخل جماعة الأقلية إذ لم يعد له رأي غيرها، ولا ولاء لسواها، وهذا ما يعكس عدة نتائج:

1 ـ القبول المشروط: الفرد يكون مخيرا بين الرضوخ للأقلية مقابل الحماية والرعاية وبين الانطلاق الحر الذي يصنع ذاته مع دفع الثمن وسحب الحماية ومنع

الحقوق، وهذا القبول المشروط هو مدخل للاضطراب الذاتي وسوء التوافق السلوكي.

2 – ثقافة الولاء بدلا من ثقافة الانجاز: الولاء يقوم على معادلة التبعية، المكانة الحضوة النصيب...الخ، والانجاز يقوم على تحديد المكانة انطلاقا من الكفاءة والجدارة، وبالتالي التنافس على بناء الاقتدار الذاتي الذي يضمن الحقوق والمكتسبات في عالم القوة الذي تعينه المكانة.

3 – التبعية وأخلاق الطاعة: التعصب يولد التبعية والطاعة دون تفكير، فيكون الفرد أسير الفوقية ـ التي تملي عليه الطاعة ـ وتقتل فيه التجاوز المعرفي الوجودي الذي يدخل المجتمع في التاريخ الآسن.

4 – العلاقات الطفيلية: العصبية كأم رحم تحمي وترضع، مما يؤدي بالتالي إلى تأزيل سلطتها البطركية (السمع والطاعة)، فالفرد فيها يرضع التعليمات التلقينية والمغانم (المكتسبات) ممنوع عليه أن يكبر وأن يفطم، ليستقل عن الطوق ويحرك التاريخ.

ب – العصبية والهدر الخارجي: يتطور التعصب فيأخذ أبعادا خطيرة، قد تأخذ أشكال الانطواء والعزلة، وبالتالي خطرا على المجتمع ومؤسساته، وله عدة نتائج:

1 – العصبية وهدر الوطن: العصبية في أوجها هي أقرب ما تكون إلى حالة من النرجسية، حيث توظف كل قيم التقدير والاعتبار للذات إلى نزوة الحب الداخلي، مما لا يبقي شيئا لأي كيان آخر خارجي يتجاوزها، وبهذا تتحول الأقلية عن العصبية للوطن، فتتولد حالة من الصراع الأمر الذي قد يؤدي إلى الاستجداء بالخارج للاستقواء به في هذا الصراع، وهذا هدر كبير للوطن وأخطر حالات التعصب.

2 – هدر المؤسسات والطاقات المنتجة: إذا كان هدف مؤسسات المجتمع المدني هو تعزيز اللحمة الوطنية من خلال تأطير تفاعلات المواطنين، إلا أنها في ظل تعصب الأقليات تتحول لتعزيز نفوذها بدلا من تعزيز النسيج الاجتماعي، الذي يشكل رأس المال المجتمعي الذي يمد الوطن بالمنعة والحصانة.

3 – العنف وحرب الهوية: يحمل التعصب في طياته ـ دائما ـ شحنة عدوانية، قابلة لأن تتحول إلى صدام أو صراع وتصفيات، "ذلك أن أوالية الانشطار الانفعالي المميزة لها تجعل هذا الأمر شبه محتوم حين تتوفر الظروف .... يؤدي هذا الانشطار في حالات شططه إلى تركيز الإنسانية وكل قيمها السامية داخل العصبية مما لا يترك مجالا للاعتراف بالآخر"[22]، وبالتالي تطهير الأرض لإثبات العرق المختار أو الصواب المطلق، وهنا يكون الفاصل بين التعصب وعدم التسامح، فالتعصب عادة ما ينزع إلى التطهير (عرقي، قومي، ديني) ولا يقبل التمثل أو التذويب على غرار عدم التسامح[23]، ولعل الحالة الصهيونية تجاه العرب، والأقليات الدينية التي تعتبر

نفسها الفرقة الناجية تجاه غيرها من الجماعات الإسلامية الأخرى، خير دليل على هذا النموذج.

2 ـ الأقليات ومسألة التسيس (الاختراق).

إن المبالغة في مسألة الوعي والتمايز والتعصب من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة التلاحم القومي المطلوب، وبالتالي تغذية روح الصراع وسياسات التفرقة والعنصرية، يرجع الفريد سافوي (Alfred Sauviy) سياسات التفرقة العنصرية إلى أفكار معينة عن التفوق الجنسي أو الخوف من التحول إلى عدم القدرة على استيعاب القادمين الجدد، أو التحول للانحسار (أو التخندق) في وضع أقلية يصاحبها إحساس بعدم الأمان السياسي[24].

مما تقدم نلاحظ أن الشعور بالتفوق والتعصب يؤدي في النهاية إلى عدم الإحساس بالأمان السياسي الذي قد يظهر هو الآخر في شكل توتر متزايد بين مختلف الجماعات الاثنية، وبالتالي تدخل القوى الأجنبية للعب ورقة الضغط من خلال سياسة (فرق تسد)، واستغلال مخاوف ومطامع هذه الأقليات لتصعيد التوتر بينها وبين الأغلبية ثم تحويل هذا التوتر إلى نزاع[25].

كما أن هذه الحالات ليست نتيجة مؤامرة وسيطرة خارجية وإنما هي نتاج بروز هويات متناقضة مع الهوية الوطنية، ومن ثم إضعاف عوامل الاندماج والانسجام ضمن الدولة الوطنية وهذا ناتج عن عدم امتلاك الأنظمة القائمة لآليات استيعاب وإدارة الصراع وصنع للتعايش، مما يؤدي إلى صراعات داخلية بأبعادها الإقليمية[26]، أما دور الدعم الخارجي لهذه الأقليات في هذه الحالة لتأكيد خصائصها وتضخيم قوتها، وتحويلها إلى مواقف معادية للوطنية أو القومية فلا يكون إلا نتاج تضارب مصالح واختلاف أيديولوجيات[27].

وبالتالي فالمشكلة ليست في وجود التنوع والتمايز أو في وجود الآخر كطرف فاعل، وإنما في مسألة توظيف هذا التنوع والتعدد الاثني الذي قد يأخذ شكل أحزاب سياسية، حركات اجتماعية أو حركات دينية لتحقيق مصلحة مشتركة، وبالتالي تتحول هذه الأقلية إلى أداة سياسية للضغط ومطالبها أداة للمزايدة في مجال الحقوق والمكتسبات، وفي هذا الشأن تلعب المتغيرات الوسيطة تأثيرات هامة على مجريات الصراع الاثني، أو الصراع بين الأقلية والنظام السياسي، وهذه التأثيرات الوسطية يمكن أن تتمثل في الغذاء (القضاء على الفقر)، الحاجة إلى الموارد، التكنولوجيا، أو التجارة وفي ظل عدم الاستجابة يكون توسيع هذه المطالب إلى مستويات أخرى إقليمية أو عالمية مشروعا، مما يتيح الفرصة لبعض الهيئات العالمية والمؤسسات الدولية أن تتدخل[28]،وهذا ما سنتناوله في النقطة الموالية.

رابعا: الأقليات في ظل البيئة المعولمة.

لقد حدد مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوروبي1990 الذي شاركت فيه الولايات المتحدة وكندا إلى جانب الدول الأوروبية معالم الدولي الجديد، وذلك من خلال التركيز على الديموقراطية وتأمين حقوق الإنسان والأقليات والحرية الاقتصادية وغيرها من مبررات التدخل في الشؤون الداخلية، وما يخصنا في هذه الاتجاهات في ميدان حقوق الإنسان تلك المتعلقة بحقوق الأقليات، على اعتبار أن اضطهاد أي دولة لأية أقلية ما إنما يعني ذلك جريمة مخلة بأمن الإنسانية وأن على مجلس الأمن الدولي أن يمارس صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق، وبالتالي الانتقال إلى حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفق مبدأ حق التدخل الإنساني[29]، ووفق هذا التحليل تصبح مشكلة الأقليات خطرا على السيادة الوطنية للدول[30].

إن ما يهدف إليه السلوك الكوسموبوليتي ـ القائم على العولمة ـ إلى فرض حالة من الاستلام والانقياد لما يجري من عمليات إستيلاب تهدف إلى فقدان الشعور بالانتماء للوطن أو إلى أمة أو إلى دولة ما، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم المسيرين، أما وطنهم فهو الفضاء المعلوماتي الذي تضعه شبكات الاتصال والذي يحوي ـ يسيطر على ـ الاقتصاد والسياسة والثقافة [31]،فالباحث الأمريكي" روبرت ستراوس هوب" يقول : إن إستراتيجية الولايات المتحدة في السنين القادمة تتمثل في القضاء على الدول القومية وقيادة شعوب هذه الدول إلى اتحادات أكبر تحقق لها الأمن والرفاهية[32]، وإزاء هذا الوضع تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه.

إن إضعاف سلطة الدولة الوطنية والتخفيف من حضورها والتقليل من سيادتها سوف يؤدي في المقابل حتما إلى إيقاظ أطر سابقة للانتماء، تؤدي إلى تمزيق الوحدة والتشكيك في الهوية الثقافية للدولة الوطنية، وبالتالي إثارة مسائل الخصوصية الثقافية والنسبية الفكرية، والعرقية المركزية (النقاء العرقي)، ومسألة تقرير مصير الأقليات.... وغيرها من الأفكار التي تصب في إطار إقامة دويلات للأقليات، حتى تسهل السيطرة على الدولة الوطنية وهذه الدعوة هي التي أثارها المفكر الأمريكي"توفلر" حين قال بالتركيز العرقي وغياب سيادة الدولة تمهيدا لهيمنة الشركات المتعددة الجنسية[33].

إن خطورة القرارات الدولية التدخلية سواء كانت بدعوى أسباب إنسانية أو أمنية، أو بيئة أو غيرها من الأسباب أخرى يكمن في خضوعها للمنطلقات السياسية وفقا لمصلحة الدول الغربية أكثر من خضوعها للمعايير الموضوعية المتعلقة بالمجتمع الدولي، وهذا ما يجعل سيادة الدول الوطنية في خطر وشيك.

إن التدخل الخارجي له عدة أدوار أساسية في هذا الشأن فقد يقوم بدور التأجيج، التهدئة الاستثمار[34]، وذلك من باب إنجاح سياسات المصالح، والتمفصل بين معطيات الداخل واقتحامات الخارج، إذ أن الصراع الداخلي قد يمتد إلى أبعاد إقليمية ودولية قائمة على شبكة المصالح المواصلات، الأسواق، اقتصاد المعرفة العالمي، والسياسات الدولية والقوانين العالمية، كما أضحى لكل صراع داخلي له وقعه في تيارات الرأي العام العالمي وحراك المجتمعات المدنية العالمية ومنظمات الأمم المتحدة[35].

لقد جاءت كل المعاهدات والمواثيق الدولية من اتفاقيات فينا (1814 – 1815) التي دعت إلى الحرية الدينية والمساواة السياسية، إلى مؤتمر فرساي (1919 – 1920) في إطار عصبة الأمم إلى الحقوق الثقافية والقومية للأقليات، إلى إعلان الأمم المتحدة (1948/12/1) الذي يمنع التمييز على أساس (الدين، العرق، اللون، أو الاتجاه السياسي) وصولا إلى إعلان حماية الأقليات الصادر عن الأمم المتحدة في (18 ديسمبر 1992)، وكذا الصكوك الدولية ـ ذات الصلة ـ المعتمدة على الصعيد العالمي أو الإقليمي، أو المنعقدة بين الدول بشكل منفرد، كلها تدعو وتؤكد على مسألة الأقليات، بأنها مندرجة ضمن النزاعات المحلية، الإقليمية ، الدولية.

لكن الوقع لا يبرر ذلك، فالبداية كانت في الوطن العربي من نظام الامتيازات وحماية الأقليات حيث بدأ في التوسع الرأسمالي في الإمبراطورية العثمانية، وذلك بتمكين الأوربيين من تحويل نظام الملل إلى نظام أقليات[36]، وكذلك الحرب الأهلية اللبنانية بين عامي (1841 – 1860) التي ثارت بين (دروز ـ موازنة) وكاد يمتد النزاع إلى فتنة طائفية مسيحية ـ إسلامية على امتداد الشام[37]، وكذلك السياسات الفرنسية تجاه الأقليات في سوريا ولبنان والجزائر والمغرب، حيث عملت على خلق قوميات وأقليات سياسية من الطوائف الدينية والدرزية والعلوية والسنية في سوريا ولبنان ، وعملت على تكثيف الانقسامات بين العرب والبربر وربطهما بالمصالح الفرنسية[38]. وكذلك السياسة البريطانية في جنوب السودان حيث عمقت التناقضات بين شطري السودان الأمر الذي أدى إلى انفجار الحركات الانفصالية في جنوبه[39].

كما أنه من آثار هذا التدخل الخارجي على مستوى الدولة القطرية / القومية، عدة نتائج أساسية يمكن ذكر أهمها[40]:

ـ تورط الدولة في صراعات خارجية مسلحة، حيث إن الأقلية يمكن أن تكون امتدادا لبلدان أخرى.

ـ الحد من قدرة الدولة في سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى التي لها علاقة بأقلياتها.

ـ تكريس التبعية في سياستها الخارجية.

وانطلاقا من هذا المعنى يمكن أن نفهم العلاقة الوطيدة بين الداخل والخارج، أو بين الأنا والآخر حيث إن كل شيء خارجي له امتداد داخلي، وعلى العكس من ذلك فإن الداخل يؤثر ويتأثر بالخارج وفي هذا الإطار ينتقد وجيه كوثراني هنتغتون في كتابه صراع الحضارات والثقافات ويقول إنها ليست صراع حضارات، "إنها انفجارات اجتماعية ـ سياسية حدثت داخل وحدات وطنية أو إقليمية، ذات تعدد ديني أو اثني في زمن لم تستطع فيه الأنظمة السياسية، وبرامج الإنماء... أن تنشئ مجتمعا من المواطنين"[41] ، وبالتالي نقول إنه لا يمكننا تفادي هذا الصراع إلا بتحقيق علاقات اجتماعية وطنية متينة تتجاوز الاختلافات الاثنية الداخلية في إطار المشترك الثقافي لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وهذا ما يعبر عنه بالوحدة والتكامل الوطني الذي يؤسس للاستقرار والتفاعل المجتمعي والذي يرتبط هو الآخر بقواعد السلم ومقومات تحقيق الاندماج.

خامسا: إدارة الاختلاف والتنوع.

إن نهضة الأوطان لا يمكنها أن تتم إلا بنهضة أبنائها، وذلك من خلال ترسيخ قيم السلم المجتمعي والشراكة الوطنية وتراجع قيم التعصب والانغلاق على الذات، وتكريس مفهوم المواطن، فالروح الوطنية الحقة تبدأ بالقبول النفسي والعقلي على قاعدة الوطن الواحد والمصير المشترك، فلا أمن للوطن إلا بأمن مواطنيه، ولا قوة له إلا بقوتهم، وكل تعبئة مضادة لمصالحه تفتح الباب للتفكك الاجتماعي والتشرذم الوطني[42]، فمسألة الاستقرار والسلم المجتمعي ترتبط بإدارة التنوع التي تتم من خلال احترام الخصوصيات وإقامة التوازنات المتعلقة بالانقسامات الإثنية والتحيزات العصبية، انطلاقا من الاعتراف بالتعددية الثقافية، والحق في الاختلاف والتوفيق بين الثابت والمتغير والممنوع والمسموح، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إرساء ثقافة تعليمية تؤسس لإدارة التنوع.

1 ـ جدلية الثابت والمتحرك.

تتباين الحلول وتتعدد الرؤى في مسألة تحليل الواقع بين الدعوة إلى الذوبان في الآخر والدعوة إلى الحفاظ على مرتكزات الهوية الفرعية، تباينا يقود إلى تجزئة رهيبة في المواقف قد تصل حد التناقض، ومن هنا فإن الخوض في هذه المسألة تحتاج إلى متابعة دقيقة للمفاهيم، من قبيل: الحضارة، الثقافة، الأصالة، تقرير المصير.....الخ، من أجل تحقيق العيش المشترك وقبول اختلاف وجهات النظر والرؤى ومن ثم قبول الآخر ضمن قواعد إنسانية وطنية عامة في إطار الخصوصيات التاريخية أو العرقية[43].

كما أنه ينبغي التفريق بين حتمية الانتماء وضرورة الانفتاح على الآخر، إذ أن تنوع المجتمع وتعدده السياسي والفكري والاثني، لا يعني بأي حال من الأحوال غياب الانتماء الوطني، إذ يسعى كل تنوع إلى الانفتاح مع الدائرة المنسجمة معه

تاريخيا وفكريا، فالأمة هي مركز التوازن والاستقطاب في مجتمع مشدود بين روابط الجماعة المحلية من جهة، والولاء السلوكي لدولة رمزية لا قومية من جهة ثانية، وهذا لا يمنعها من الاندماج الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد لتحقيق السلم المجتمعي[44]، فالجماعة الإثنية لن يتوفر لها شرط التحول وإرادة التغير إلا بمعرفة الذات أولا معرفة دقيقة تمكنها من إدراك الواقع والتفريق بين الثابت والمتحرك، وكذالك الوعي بعمق الذات، والإيمان بضرورة التغيير انطلاقا من عدة دوافع يمكن حصرها في[45]: الدوافع الذاتية، أي أن يكون الدافع ناتجا عن الاقتناع الداخلي لجماعة الأقلية، لتجاوز الازدواجية التي تظهر جراء الضغوط أو الانبهار، وكذالك ضرورة وعي أفراد الأقلية بهذا الانفتاح، واستشعارهم جوهر الانتماء ودوافع التحرك نحو الثقافة المشتركة، مع التركيز على الخيوط الرفيعة الفاصلة بين ما هو ممنوع لا يمكن المساومة فيه وبين وما مسموح يمكن النظر فيه، ومن ثم احترام الخصوصيات، وحضور الثوابت، وتقدير المبادرات، والانفتاح عن الآخر والتلاقي بين الموروث والمعاصر والمعلن والخفي، وهذا ما يؤدي إلى تماسك الدولة الوطنية والمحافظة على استقرارها وأمنها، فالثوابت ستظل عوامل "قوية في منعطف التغيير إذا ما قويت الدوافع إليها، بدءا من أصالة الانتماء لتنتهي إليه بكل قوة وما تعكسه من الثقة والتمكن وسلامة التوجه"[46]، فالجماعة الإثنية تنزع عادة إلى الثبات والتقوقع على ذاتها، لأنها تعتقد أن المساس بتلك الخصوصيات يعني ردة ونكوصا عن الميثاق الجمعي* لها، لكنها في الواقع تصادفها إشكالات كثيرة تعجز عن التكيف معها أو مواجهتها، وفي مثل هذه الحالات تصبح الثوابت عائقا أمام أفراد الأقلية، وبالتالي ينحصر التغيير في الجوانب المعيقة فقط(أي التي تكون لصالح الأقلية على حساب المصلحة الوطنية) وفي هذه الحالات يكون التعلم شرطا أساسيا لحدوث الانفتاح وانتشار الوعي وإدارة الاختلاف.

2 ـ ثقافة الاختلاف والتعدد.

تعتبر التعددية ومنطق الاختلاف المدخل الطبيعي لمسيرة الكون، إذ أن منطق الأشياء بذاته وفطرته يبدأ من الاختلاف لينتهي إليه، فالتعددية تظل أصلا للأشياء وفق منطق تعدد الموجودات بين الخير والشر، والحق والباطل، الصواب والخطأ.

وانطلاقا من هذه المزاوجات والثنائيات اعتبر الاختلاف مدخلا آمنا لاستمرار الحياة، هذا المدخل الفاعل الذي من خلاله يتم قبول الآخر، وتسود فيه ثقافة الاختلاف وتضيق فيه دائرة الصراع، لضمان استمرارية معترك الحياة.

فالتعددية المجتمعية "تعني صفة ثقافية لصيقة بالمجتمع لا تتضمن بالضرورة دلالات أخلاقية أو تقويمية، وهي يمكن أن تكون خيرا أو شرا، إيجابية أو سلبية، وفقا للصيغة السياسية التي يتم تطويرها للتعامل معها، فهي مفهوم نشط ومتحرك يرتبط بتطور الأفراد والجماعات وهي تتأثر تأثرا مباشرا بمعطيات البيئة

الداخلية، وتأثرا غير مباشر بمعطيات البيئة الخارجية"[47]، أما نموذج التعدد المجتمعي المتوازن، فتشكل القيم المشتركة الأساس الأول للتكامل فيه، وذلك انطلاقا من الإحساس بالانتماء المجتمعي لكل الجماعات الاثنية والالتزام بالتغير التدريجي والاعتراف بالقيم والأنشطة الأخرى، وأساس التكامل فيه التوازن التنافسي بين الجماعات والانتماءات المتعدد لأعضائها في ظل حكم الأكثرية[48].

إن هذا التأسيس لمنطق المشترك الثقافي بين الجماعات الاثنية داخل المجتمع القومي لن تأتي بطريقة سهلة بين يوم وليلة، فلا بد له من عمل تأسيسي يقوم على الوعي الاجتماعي المشترك

بين مختلف الأفراد وجماعات الأقلية وذلك من خلال الشروط الآتية[49]:

1 – التراكم المعرفي لبناء حقائق مجتمعية تقوم على إحداث القطيعة على المستويين المعرفي والسلوكي لثقافة التعصب والكراهية ومواصلتها على أساس قيم التواصل ومساواة الذات بالآخر.

2 – التخلص من الأنفة والحمية والحق المطلق للذات.

3 – النظر إلى المسؤولية الإنسانية على أنها أساس الواجب، فبقدر ما يتحرر الإنسان من أهوائه ميولاته وتحيزاته بقدر ما يتمكن من الاستفادة الموضوعية ومقتضيات المسؤولية الإنسانية.

ولما كان الوصول إلى السلم المجتمعي من خلال تأصيل المشترك الثقافي أمرا أساسيا، وشرطا جوهريا لتحقيق الوحدة الوطنية، كان لا بد من السعي لتحديد آليات تحقيق التعدد المجتمعي والتي يمكن إيجازها في ما يلي[50]:

1 – الإقرار بالتنوع وتبني مبدأ الحوار المتواصل، وذلك من خلال الاعتراف بالانتماءات والولاءات التحتية، والتي يؤدي تجاهلها إلى تهديد استقرار المجتمعات وتسييس الأقليات، مما يذكي التوتر والنزاعات.

2 – العمل على تحقيق المساواة السياسية والاقتصادية، فتحقيق العدالة المقصود به في الجانب السياسي (التمثيل والمشاركة) وفي الجاني الاقتصادي (توزيع السلع والخدمات) وفي الجانب الاجتماعي (تكافؤ الفرص) وفي الجانب الثقافي (التسليم والقبول بالاختلاف) فعدم المساواة في معناها العام يقود إلى الانفجار وحتمية التغيير الثوري.

3 – التساوي في فرص التعليم والوظائف لكافة الجماعات الاثنية، فالتعليم لا شك يكرس ثقافة معينة والتحيز في اختيار الأفراد للوظائف يكرس سيطرة لجماعة على حساب أخرى، وبالتالي تسييس العملية التربوية وسيطرة لجماعة الأقلية على حساب غيرها مما يقلل من إمكانية الاندماج وتحقيق التكامل المجتمعي، فحينما يتاح التعليم لكل الفئات وتتساوى فرص العمل والوظائف للجميع تضيق دائرة الخلاف وتزيد إمكانية تحقيق الانصهار الطوعي لكل

الجماعات وهو ما أكدته تجربة بلجيكا التي لم تستقر فيها الأمور إلا بعد إقرار مختلف اللغات التي تتحدث بها مختلف الأقليات.

4 – العمل على تحقيق المشاركة السياسية المتساوية لكافة الأقليات، وذلك انطلاقا من حق كافة الأفراد في التعبير عن نفسها، وتعد الديمقراطية الاجتماعية الوفاقية هي الحل الأمثل في هذا الشأن وليس الديمقراطية وفق قاعدة الأغلبية.

3 – إرساء دعائم النظام الديمقراطي.

يعد السلم المجتمعي المقدمة الأساسية لتحقيق أي تكامل وطني أو اندماج قومي فالجماعة الوطنية الموحدة هي التي تسعى لإرساء قواعد العدالة والمساواة في كل الجوانب والمستويات ومن ثم البعد عن الاستبداد والتسلط، والتركيز على التفاهم والتعايش انطلاقا من مفهوم الفرد المواطن الذي يسعى للقيام بواجباته قبل المطالبة بحقوقه، فلا يتحقق السلم المجتمعي ولن تتأسس الوحدة الوطنية ما لم تكن هناك عدالة تؤسس لمنطق تكافؤ الفرص وتحقيق النظام القانوني الذي يحميها، انطلاقا من ضرورة المحافظة على الحقوق والحريات، في كل المجالات وفي كل الظروف والحالات.

أ – العدالة: يعد الاستبداد السبب الرئيس في إخفاق التغير والإصلاح، وبالتالي جذر الأزمة، ففي المجال السياسي يرتبط الاستبداد في بعض الحالات باحتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع من طرف أقلية أو جماعة معينة، فلا توجد رابطة قانونية مصونة بين هذه الأقلية وبقية المواطنين[51]، كما انه في حالات أخرى قد يرتبط الاستبداد بالموروث الثقافي، ودوره في إبراز التصور المركزي الهرمي للثقافة، الذي يعطي للأعلى حق الأمر وللأدنى واجب الطاعة[52]، إن الظلم يؤسس لمنطق الحروب والنزاعات ويجعل التعايش بين مختلف التنوعات الثقافية أمرا مستحيلا، فهو يرفض التنوع الثقافي ويعمل على تكريس منطق الغلبة والإلغاء والإقصاء والتمييز، ومن ثم كان واجب السعي لتحقيق الحرية والمساواة القيمة الأساسية التي بفضلها تضم الجهود ويحقق الإدماج الطوعي والتعايش السلمي.

كما تعد العدالة المقياس الحقيقي لمستوى المواطنة في النظام السياسي والاجتماعي، فطريق المواطنة بكل مقتضياتها هو العدالة بكل متطلباتها[53]، فهي التي تعمل على إزالة الفوارق والتقليل من حدة التميز، إنها تؤسس لمجموعة من المعطيات أهمها[54]: نبذ كافة أشكال التمييز والإقصاء، وضمان تكافؤ الفرص الوظيفية والإدارية والسياسية والثقافية، فلا تمنع كفاءة من حقها في خدمة وطنها انطلاقا من موقع تخصصها وتمايزها، فمقتضى العدالة أن تكون جميع الفرص متاحة للجميع، والأجدر هو الذي يتحمل المسؤولية، فلا سبيل للتعايش إذا ما سادت عقلية الاستثناء، ولن يتحقق ذالك إلا من خلال صيانة الحقوق عبر مؤسسات وقوانين دستورية تؤسس لمنطق المشترك الوطني، وتعمل على توطيد الوحدة الوطنية.

ب – المساواة في الحقوق والوجبات: يعد النظام الديمقراطي مصدر حماية حقوق الإنسان، إذ لم يكن الحديث عن الحقوق والواجبات إلا من خلال ما ضمنته الديمقراطية من مبادئ للمساواة والمحافظة على الحقوق والحريات في كل الظروف والأحوال العادية منها أو الاستثنائية، وسواء تعلق الأمر بالحقوق الفردية أم الجماعية, فإن النظام الديمقراطي يعتبر الدعامة الأساسية لكفالة الحقوق وضمان أداء الواجبات[55].

تعرف الحقوق على أنها المعاني والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعات من المجتمع[56]، فهي بمثابة المزايا التي يشعر الأفراد والجماعات بأنه من حقهم الحصول عليها من المجتمع بموجب سلطة يخولها القانون، وعندما نقول حقوق مكتسبة فان ذلك يعني أنه ليس من حق أي أحد أن يسلبها من مستحقيها دون سبب[57]، أما الواجبات فيقصد بها إدارة الوظائف تجاه الجماعة الوطنية انطلاقا من كونها قواعد مفروضة، وهي ترتبط بالحقوق ارتباطا وثيقا من حيث المبادلة بين الحقوق والواجبات، ولها معنيان عام وخاص[58] .

تتقسم منظومة حقوق الإنسان حسب مصدرها إلى عدة أجيال، فالجيل الأول: يمثل الحقوق المدنية والسياسية، المبنية على فكرة الحرية وتقدم الحماية ضد انتهاكات الدولة للأشخاص، أما حقوق الجيل الثاني: فهي تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبنية على المساواة، والتي تكفل الحصول الايجابي على السلع والخدمات والعروض في جميع المجالات، وتمثل حقوق الجيل الثالث: فكرة التضامن والتنمية النابعة من ضرورة إقامة العلاقات بين الأشخاص، ومنح المنافع على أساس العضوية في مجتمع معين[59] ، كما تقوم حقوق الإنسان على منطق حق الفرد وأولوية مصلحته والجماعة التي ينتمي إليها باعتبارها كيانا مستقلا منفصلا عن الدولة، ولهذا يمكن تقسيمها إلى قسمين حقوق فردية وأخرى جماعية تشمل حقوق الأقليات، بصفتها جماعات مستقلة لها الحق في التعبير عن خصوصياتها الثقافية ومن هذه الحقوق نذكر[60]: حقها في الوجود ككيانات جماعية متميزة، أي ألا تتعرض للممارسات التي تقضي على خصوصياتها ومميزاتها، سواء تعلق الأمر بوجودها أو بتمكينها من الحفاظ على خصائصها الذاتية، وهذا ما كفلته بعض المواثيق الدولية، ومنها المعاهدة الخاصة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة في 09 ديسمبر 1948.

إن الاعتراف بوجود الأقليات يتضمن الاعتراف بحقها في استخدام لغتها الأصلية في الحياة الخاصة، والصحافة وإصدار المطبوعات، وكذالك إنشاء وإدارة مؤسساتها الدينية والخيرية، والحصول على نصيب عادل من الإعانات التي تخصصها الحكومات للأغراض التعليمية ،وكذا حقها في حماية أماكن عبادتها ومقابرها، وأن لا تكون محلا للتمييز بينها وبين بقية أفراد الجماعات الأخرى، إذ

تجد الأقليات أساس حمايتها من سياسات التمييز في الاتفاقيات ذات الطبيعة العامة، وكذالك الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان: كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري*، وكذا الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم**، وكذالك الاتفاقيات الأخرى الصادرة في حقها، كما أنها من جهة أخرى تخضع لبقية الحقوق الفردية التي تشترك فيها مع بقية أفراد الأغلبية، والتي تتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن منطق حقوق الإنسان قائم على مبدأ المساواة في الحقوق والامتيازات بين كافة الأفراد، بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية أو العرقية، بالتالي لا يمكن فهم النظام الديمقراطي الذي يؤسس لمضامين المواطنة الصحيحة الفاعلة إلا وفق هذا المنحى، من مبادئ العدالة والمساواة وتطبيقاتها المتعددة من خلال نظام الحقوق والواجبات وفق ما يمليه الواقع من شروط لتحقيق التوافق المجتمعي.

الخاتمة

على ضوء ما استنتاج بأن تحقيق التجانس بين جماعتي الأقلية والأكثرية تقدم يمكن يرتبط بعدة جوانب رئيسية:

1 – الجانب الثقافي: من خلال العمل على إيجاد المواطن المستنير الذي يدين لوطنه بالولاء، ويفسح مجالا أكبر من الاحترام والثقة للثقافة الوطنية باعتبارها تعبر عن هوية الجماعة الوطنية، وبقية الثقافات الفرعية ليس إلا من باب التعدد واغناء الثقافة الوطنية وبالتالي إيثار المصلحة الوطنية عن المصالح الفرعية، وهذا لن يتأتى إلا بوجود مؤسسات تربوية تؤسس للدولة الوطنية الاثنوثقافية.

2 – الجانب السياسي: الذي ينطلق من ضرورة بناء الفرد سياسيا عبر تربية تركز على بناء ثقافة سياسية عليا لعموم أبناء الجماعة الوطنية، وبالتالي تحقيق المشاركة الفاعلة من خلال الآليات المتاحة المتفق عليها من قبل عموم أفراد الجماعة الوطنية.

3 – الجانب الاقتصادي: يقوم على محاربة أسباب الفقر والحرمان لأفراد الجماعات الاثنية عبر مراجعة الآليات التوزيعية لمصادر الثروة، وإقامة بعض التصحيحات الإنمائية لصالح بعض الأقليات، والتساوي في الفرص والامتيازات.

4 – الجانب الاجتماعي: القضاء على الفساد المرتبط بالتمييز أو التهميش تجاه أفراد الجماعات الاثنية، مع ضرورة القيام بسياسات التمييز الإيجابي ـ في بعض الحالات ـ لبعض الأقليات خاصة تلك التي تعاني تهميشا أكثر ولها انفصالية أو عدوانية، جراء انعزالها جغرافيا.

5 – الجانب الحقوقي: إن توطين الأقليات يرتبط بتوفير الحقوق الأساسية الفرعية والجماعية التي تتصف بالتكاملية والعالمية، وبالتالي ضمانات أساسية في دولة وطنية قائمة على مؤسسات دستورية.

إن هذه النقاط تعتبر مداخل أساسية لفهم مشكلات الأقليات باختلاف طبيعتها وتوجهاتها، لكنها ترتبط بجملة من الملاحظات التي لا بد أن نشير إليها:

أ – إن أي حل يتعلق بمشكلة الأقليات وبناء الدولة الوطنية لا بد أن تقوم به الدولة الوطنيية ذاتها وأن يكون نابعا من اتفاق عموم أفراد الجماعة الوطنية، وبمشاركة ممثليها السياسيين.

ب – المطالب المتعلقة بالأبعاد التنموية لا بد أن تكون واضحة ومحددة لدى أفراد الأقليات وممثلي الجماعة الوطنية ليسهل إيجاد الحلول المناسبة لها، وأن يشارك في حلها أفراد الأقلية المعنية.

ج – لا بد أن تكون الحلول الموصوفة لبعض مشكلات التنموية للجماعات الاثنية متناسبة مع مطالبها (الحالة المعروفة).

وأخير نقول إن المعالجات التي ينبغي أقترحها لحل مسألة الأقاليات تختلف باختلاف الظروف والغايات الموضوعية والذاتية، والظروف العامة وعلاقات التفاعل المحيطة بهذا الموضوع ولكن يجب التأكيد على خصوصية الحل انطلاقا من خصوصية الجماعة الاثنية والظروف المحيطة بها.

الهوامش :

1 ـ " تعني سكان دولة ما بغض النظر عن انتماءاتهم اللغوية أو الدينية أو العرقية أو القبلية أو أصولهم الاثنية، ممن يحملون جنسيتها ويتمتعون بمواطنيتها وبما يضيفه هذا الوضع عليها من التزامات تجاهها في أداء الواجبات والتمتع بالحقوق"، فمصطلح الجماعة الوطنية بشير إلى مواطني الدولة الوطنية ككل بغض النظر عن انتماءاتهم الثقافية وأصولهم العرقية. تفاصيل أكثر أنظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي: الوحدة الوطنية ومشكلة الأقايات . ط 2 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000،ص 14.

2 ـ ظاهر الزاوي الطرابلسي: ترتيب القاموس المحيط. القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1959، ج3، ص4.

3 ـ المنجد في اللغة والإعلام. بيروت: دار الشروق، 1986، ط34، ص 647- 648.

4 ـ الكيلاني عبد الوهاب: موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات وللنشر ، ج1، ط3، 1990، ص244.

5 ـ ركزنا على أهم ما جاء في تعريف الأقليات من خلال أعمال اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، لمزيد من الاطلاع أنظر:

Joseph yacoub, les minorites dans le monde, fait et analyses, paris: desclé de brauwer, 1981, 1ere partie p85.

6 ـ سميرة بحر: المدخل لدراسة الأقليات. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1982، ص10.

7 ـ الكيلاني عبد الوهاب: مرجع سابق، ص245.

8 ـ وليم سليمان، قلادة، "حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، السياسة الدولية، ع92، أفريل 2003، ص281.

9 ـ سميرة بحر : المدخل لدرسة الأقاليات .القاهرة : مكتبة الأنجلومصرية،1982، ص11.

10 ـ Encyclopedia universales,paris vo 1997, p73.

11ـ نيفين عبد المنعم مسعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة، 1988، ص19.

12 ـ وليم سليمان قلادة: مرجع سابق، ص288.

13ـ نيفين عبد المنعم مسعد: مرجع سابق، المقدمة(د).

14. Encyclopédie; opcit, P73

15 ـ سميرة بحر : مرجع سابق، ص ص 7-9.

* ـ التعصب: هو الرباط النفسي الأمتن الذي يعزز وحدة العصبية، ويوجد بين أفرادها من خلال ذوبانهم في هوية "النحن".

16 ـ مصطفى حجازي: الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. الدار البيضاء (المغرب): المركز الثقافي العربي، ط2، 2006، ص46.

* ـ العلاقة البطر كية وهي التي يكون فيها الكلام إملاء وليس حوارا، وتقوم على مبدأ السمع والطاعة.

17 ـ مصطفى حجازي: مرجع سابق، ص ص 48-50.

18 ـ حيدر إبراهيم : ميلاد حنا؟، أزمة الأقاليات في الوطن العربي . دمشق: دار الفكر، ط1، 2002، ص 46 .

19 ـ صلاح سالم: تجليات العقل الساسي ومستقبل النظام العربي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998،ص 46.

20 ـ مصطفى حجازي: مرجع سابق، ص45.

21 ـ المرجع السابق، ص53.

22 ـ مصطفى حجازي: مرجع سابق، ص68.

23 ـ حيدر إبراهيم ميلاد حنا: مرجع سابق، ص47.

24 - NazlI Choucri; population dynamics and international violence, Massachussettes institue of technology; p76.

25 ـ سعد الدين إبراهيم: التأملات في مسالة الأقاليات. الكويت: دار سعاد الصباح، 1992، ص 206.

26 ـ فاضل رسول، "دور المؤثر الخارجي في تطور المسألة القومية والطائفية"، منبر الحوار، ع11، خريف 1988، ص118.

27 ـ مسعود ظاهر: "قراءة في كتاب الأقليات في التاريخ العربي لعوني فرسخ"، المستقبل العربي، ع 196، 1995، ص160.

28 - Nazli Choucri. Opcit. P69.

29 – ياسين العيوطي: "التحرك الدولي إزاء مذهب التدخل الإنساني" ، السياسة الدولية، ع129، سبتمبر1997، ص59.

30 – هناك الكثير من دول العالم الثالثة و منها أقطار الوطن العربي باتت تعاني ثلاثية المآسي الكبرى: الفقر،البطالة، الهجرة، وهذه المآسي باتت تهدد وحدتها الوطنية، فكانت سببا في ارتفاع موجات الحروب الأهلية و الاضطرابات الإثنية وهي مصدر للكثير من الحروب في الحاضر والمستقبل، نذكر من هذه الدول (طاجكستان، إذربيجان، إرمينيا، الشيشان) مرورا بكاشمير، الهند، السودان رواندا وبورندي، أنظر: أحمد عبد البديع عباس: الأقليات القومية والأزمة السلام العالمي ، السياسة الدولية، ع114، إكتوبر1993، ص165.

31 – محمد عايد الجابري: "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، المستقبل العربي، ع228 ، فيفري 1998، ص19 .

32 – روبرت ستراوس هوب: "توازن الغد" عرض: سوسن حسين، السياسة الدولية، ع 112، أفريل 1993، ص250، نقلا عن المصدر الأصلي، **Robert straus Hup: the balance of tomorrow, orbis, winter 1992/1993**

33 - J.E Spence: éthnicity and international relations, international affairs, vol 72, N° 03 July, 1996, p64

34 ـ وجيه كوثراني:هويات فائضة ..موطنة منقوصة . بيروت: دار الطلعة، 2004، ص121.

35 ـ المرجع السابق، ص120.

36 ـ كمال السعيد حبيب: الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية. القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2002، ص435.
37 ـ وجيه كوثراني: مرجع سابق، ص121.
38 ـ جلال عبد الله معوض: "القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي" مجلة التعاون، ع06، أفريل 1987، ص 134.
39 ـ المرجع السابق، ص135، 136.
40 ـ عماد جاد: "المتغيرات السكانية و الصراعات السياسية" السياسة الدولية، ع119، يناير95، ص65.
41 ـ وجيه كوثراني: مرجع سابق، 120.
42 ـ محمد محفوظ: "الدولة الحديثة والوحدة الوطنية"، الكلمة ، ع13، 1996، ص67.
43 ـ محمد محفوظ: "بيان من أجل السلم المجتمعي"، الكلمة، ع09، 1995، ص31.
44 ـ محمد محفوظ: "الدولة الحديثة والوحدة الوطنية"، مرجع سابق، ص63.
45 ـ عبد الله التطاوي: الحوار الثقافي: مشروع التواصل والانتماء، ط1. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص33.
46 ـ المرجع السابق . ص35.
* ـ المقصود به الأعراف والتقاليد التي تمثل خصوصية الأقلية ومعيار تمييزها عن بقية الجماعات الاثنية، أو أفراد جماعة الأغلبية.
47 ـ جابر سعيد عوض: "مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة مراجعة نقدية "، الكلمة، ع 04، 1994، ص39.
48 ـ المرجع السابق، ص49.
49 ـ محمد محفوظ: الحرية والإصلاح في العالم العربي. بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص57.
50 ـ جابر سعيد عوض: مرجع سابق ، ص53.
51 ـ تناء فؤاد عبد الله :"آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الوطن العربي"، بيروت: المستقبل العربي، ع131، مارس2005، ص85.
52 ـ المرجع السابق، ص86.
53 ـ محمد محفوظ :مرجع سابق .ص137 .
54 ـ محمد محفوظ: الإسلام ورهانات الديمقراطية: من اجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية ط1 .الدار البيضاء (المغرب).المركز الثقافي العربي 2002 ص151و152.
55 ـ شطناوي فيصل: محاضرات في الديمقرطية .عمان (الأردن) : دار الحامد للنشر والتوزيع، (د ت) ص ص 240 و 245.
56 ـ إبراهيم ناصر: أصول التربية، ط1. الأردن: مكتبة الرائد العالمية، 2004، ص404.
57 ـ المرجع السابق. ص406.
58 ـ هناك فرق بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن؛ فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا تعد حقوقا حسب نظرية الحق.
59 ـ جاك دونللي:حقوق الإنسان العالمية :بين النظرية والتطبيق، ت: مبارك علي عثمان، ط3. القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1998، ص ص177 - 178.
60 ـ حسام أحمد محمد هنداوي: القانون الدولي و حماية حقوق الأقليات. القاهرة: دار النهضة العربية، (د،ت)، ص ص 244-265.